المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

العدد التاسع/ الجزء الرابع تشرين الأول 2021

دور موازنة البرامج والاداء في ترشيد الإنفاق الحكومي
بالتطبيق على وزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك ولاية الخرطوم

الباحثة . ملاك مختار صالح محمد اسماعيل

الملخص .

تناولت الدراسة دور موازنة البرامج والاداء في ترشيد الإنفاق الحكومي بالتطبيق على وزارة المالية وشؤون المستهلك ولاية الخرطوم حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما اثر موازنة الاداء والبرامج في الحد من الفساد المالي والاداري ومنه تنبثق الاسئلة الفرعية الاتية:هل هنالك علاقة بين مراحل موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم؟وهل هنالك علاقة بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم؟وهل هنالك علاقة بين تقارير موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك بولاية الخرطوم؟ ونبعت اهمية الدراسة من انها توفر معلومات مفيدة لمتخذي القرار. وتعتبر مرجع للاداريين، . هدفت الدراسة الى إبراز موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا بالوقوف على اسبابه واثاره اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً. كما هدفت الى تحديد مفهوم موازنة الاداء والبرامج وكذلك معالجة مختلف المزايات والآليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي. وافترضت الدراسة فرضيات: الاولى **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراحل موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم**الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

1. **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم وتوصلت الى نتائج اهمها: القيام بتحديد الاهداف العامة للوحدة الحكومية في شكل قائمة مع وضع البرامج التي يجب تنفيذها يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي. القيام باحتساب تكلفة كل برنامج لقياس العلاقة بين التكلفة والمنفعة يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي. واوصت بتوصيات اهمها: إعطاء متطلبات تطبيق موازنة البرامج والاداء سواء عن طريق إصدار قوانيين أو عن طريق قواعد ولوائح لها الوجه القانوني الملزم للمؤسسات الحكومية. وتفعيل دور وسائل الإعلام علي نشر ثقافة في المجتمع وإقامة تدريبية متخصصة من قبل المؤسسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية : البرامج والاداء – الانفاق الحكومي .

Abstract:

The role of balancing programs and performance in rationalizing government spending by applying to the Ministry of Finance and individuals and consumer evils and the Khartoum Rose Physiognomy Performance and programs in the tide of the financial decision, administration, and the results of the sub-questions, the light for you, in addition to the measures of budgeting programs and performance, and guidance on inviolable hypocrisy, the financial situation, the economy and consumer affairs .In the Wilayat of Al-Rum and Harr, you have the honor of Carpenter Or balancing programs and performance and rationalizing government spending Ministry of Finance, Economy and Consumer Affairs Al-Rutum Gate ?And the importance of the study that it provides useful information to me the Koran .And we conclude Mardam Azar, the study aimed to highlight the budget of programs and women in rationalizing government spending and this by examining its secrets and effects, both economically and relevantly .The first: The first hypothesis has an anecdotal significance between the stages of program budgeting, performance , and rationalization of the manual agreement at the Ministry of Finance and Manpower in the state of Khartoum .statistically significant relationship between program budget reports ,performance, and the rationalization of the government agreement at the Ministry of Finance and Manpower in Khartoum State, and it reached the results of reviving the determination of the global goals of the government unit in the form of a circle with the development of programs that must be refined .Between the college and Al Minwa helps in rationalizing government spending, and recommended recommendations The most important of which is giving the requirements for implementing program and performance budgets,

whether by issuing laws or through forces and regulations that have a legally binding face for government institutions, and activating the role of the media in spreading culture in society and establishing specialized training by government institutions.

Keywords: Programs and Performance – Government Spending

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

أدي التطور الكبير في مجال الصناعة الي تعقيد عملية اتخاذ القرارات نظراً لتزايد المتغيرات التي تؤثر علي الشركات الصناعية ومايترتب علي هذا التطور من كبر حجم المشروعات وتنوع الانتاج واشتداد حدة المنافسة في السودان فرض التطور في الاساليب التي تستخدم لاتخاذ قرارات سليمة في سبيل تحقيق اهداف المنشاة .

تعد موازنة الاداء والبرامج من أهم اساليب المحاسبة الادارية وتلعب دوراً هام في خدمة وظائف الادارة تقوم موازنة الاداء بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، يتوقف نجاح استمرار الوحدة الاقتصادية على ما تحتاج الادارة من معلومات لذلك تستخدم الادارة الموازنة لانها تمدها بالمعلومات في الوقت المناسب حتي تتمكن من اتخاذ قرارات سليمة لتحقيق النتائج المرغوبة، الموازنة التخطيطية هي احدي الوسائل التي يمكن من خلالها التفكير والتخطيط بمشاكل المستقبل والحل المناسب

مشكلة البحث :

تشير المعطيات والدراسات الى أن انهيار كثير من المؤسسات الاقتصادية كان سببه مظاهر واثار الفساد المالي والاداري، وعدم التزام معظم المؤسسات الحكومية بتطبيق موازنة الاداء وعدم دراية المؤسسات الحكومية باهمية موازنة الاداء واعدادها بطريقة علمية وسليمة مما كان سبب في تفشي الفساد المالي وترشيد الاتفاق ومن هنا يمكن القول ان مشكلة الدارسة تقتصر بالاجابة

عن التساؤلات التالية: ما اثر موازنة الاداء والبرامج في الحد من الفساد المالي والاداري ومنه تنبثق الاسئلة الفرعية الاتية:

1. هل هنالك علاقة بين مراحل موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم؟
2. هل هنالك علاقة بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم؟
3. هل هنالك علاقة بين تقارير موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الاتي:

الاهمية العلمية:

1. توفر الدراسة معلومات مفيدة لمتخذي القرار.
2. تعتبر الدراسة مرجع للاداريين.
3. تطوير الفكر المحاسبي بتوفير مرجع للدارسين.

الاهمية العملية

أنها تعتبر امتداداً لمراحل التطور المحاسبي واستكمالاً له، والذي تتغير أهدافه بتغير مستجدات العصر، حيث كان الهدف الأول من المحاسبة مسك الدفاتر وتعظيم الأرباح، بينما لم يعد ذلك الآن الهدف الرئيسي الوحيد، بسبب كبر حجم المنشآت، وزيادة تأثيرها على المجتمع من خلال تنوع أنشطتها، تساهم هذه الدراسة في تأصيل البحوث والدراسات المرتبطة بموازنة.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة التي تحقيق الاتي:

1. يهدف البحث الى إبراز موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا بالوقوف على اسبابه واثاره اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً.

2. تحديد مفهوم موازنة الاداء والبرامج وكذلك معالجة مختلف المزايات والآليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي.

فرضيات البحث:

سعت الدراسة الي اختبار الفرضيات الاتية

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراحل موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

مناهج البحث:

لتحقيق اهداف البحث اتبع الباحث المنهج الوصفي و التحليلي لاسلوب دراسة الحالة.

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

دراسة: مرتضى، (2012م):

تناولت الدراسة الموازنة العامة في الرقابة على الاداء المالي. وتتمثل مشكلة الدراسة بدور الموازنة العامة كوسيلة لتفعيل الرقابة المالية وذلك من خلال النظام ان يكون متوافق مع الاهداف المنشأة للتأكد من موضوعية تيسير وفق ما هو مطلوب ومخطط. وهدفت هذه الدراسة لمعرفة الموازنة

العامة والرقابة المالية والتحليل ودور الموازنات العامة في رفع كفاءة الرقابة المالية. وقد افترضت الدراسة على اختيار الموازنات العامة في المصارف لكي تمكن من تحقيق الكفاءة وفعالية الاداء المالي, وهنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الموازنات العامة ونظام الرقابة المالي. وقد اوصت الدراسة بتطوير اساليب الرقابة المستمرة من حيث جرد الصناديق وفحص المجموعات الدفترية بشكل دوري, وتطوير الضوابط المتعلقة بتفعيل دولر الرقابة المالية على الاعمال النقدية.

دراسة: عبير، (2013م):

تناولت الدراسة دور الموازنة العامة في الرقابة المالية وتتمثل مشكلة البحث في كيفية استحدام تطبيق الموازنات للموارد الانتاجية واعداد الموازنة العامة بصورة سليمة وقه وتساهم بترشيد استخدام الموارد وهدفت هذه الدراسة الى تقويم كفاءة وقيمة الموازنة العامة في اعداد الموازنات النقدية,للوصول الى هذا الهدف وقد علمنا على تقيم وتحليل المالي الذي يغطي كافة الانشطة التي تربط بالموازنة العامة.وقد افترض الباحث استخدام بيانات الموازنة النقدية التي يمكن الاعتماد عليها عن اعداد الموازنات النقدية الجديدة مع الاخذ في الاعتبار الخواطر التي تحدث في جميع المعلومات, ومشاركة جميع مستويات الادارية والماليةوتوصلت الدراسة ان عنصر التخطيط يعتبر من اهم العناصر في العصر الراهن وان امكانية منافسة المشتريات في السوق المحلية.وقد اوصت الدراسة ضرورة انتشار المنشآت التي تتبع نظام الرقابة على التكاليف وان يكون هذا النظام من الدراسة والتحليل, واختيار انسب الاساليب والانظمة للرقابة على عنصر التكلفة.

دراسة: الزبير، (2014م):

تناولت الدراسة تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية العربية للحد من الفساد في شركات المساهمة العامة. تمثلت مشكلة الدراسة في إلى إي مدى ساهم تطبيق معايير مبادئ ومسؤوليات المراجعة الداخلية الدولية الحديثة في الحد من الفساد لشركات المساهمة العامة؟ ما هو تأثير معايير أخلاقيات المهنة في الحد من الفساد المالي؟، هل تلتزم إدارة المراجعة الداخلية في شركات المساهمة العامة بتطبيق معايير الإثبات المراجعة الداخلية الدولية الحديثة؟. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة في الحد من الفساد

المالي، التعرف على دور الدولة في الحد من الفساد المالي التعرف على الممارسات المؤدية إلى الفساد المالي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن هنالك تأثير ايجابي قوي وهام وذو دلالة إحصائية لمتغير الالتزام بمعايير الإثبات للمراجعة الداخلية الحديثة للحد من الفساد المالي في هذه الشركات بتعريف المراجع الداخلي بأهمية الحصول على أدلة إثبات تساعد في الكشف عن مواطن القصور، أن استقلال إدارة المراجعة الداخلية من أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي في شركات المساهمة العامة. خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات منها ضرورة إن يكون لدي المراجعين الداخليين المعرفة الكاملة لمعايير الأداء المهني ضرورة إنشاء دورية محكمة تعين بالأبحاث العلمية في مجال المراجعة الداخلية وتكون مرشداً للباحثين ضرورة تخفيض تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني لكي يتم تطبيقها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

دراسة: بشير، (2015م):

تناولت الدراسة آليات الحوكمة و دورها في محاربة الفساد المالي في الشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الوعي العام بأهمية حوكمة الشركات في مواجهة حالات الفساد الذي تعاني منة الشركات سواء في الدول عموماً في السودان على وجه الخصوص وقصور الإطار القانوني والرقابي الذي ينظم إعمال تلك الشركات في إرساء المبادئ العامة للحوكمة من جهة أخرى. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات واه ميتة في مواجهة الفساد المالي، اقتراح السبل الكفيلة لمعالجة حالات القصور، الإطار الفكري إلى مفهوم الحوكمة والتطرق إلى دور آليات الحوكمة في الحد منة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها يؤدي الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة ومن ثم في الدولة كلها وبالتالي يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمار وما ينتج عنة من تنمية لاقتصاد البلد ويستريب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء. خرجت

الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تطبيق آليات الحوكمة كمعالجة لمشكلة الفساد المالي والإداري الذي تعاني منة الشركات المملوكة للدولة، يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، تقليل نسب البطالة وتوفير فرص عمل وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية حتى يشعر المواطن بالأمان والابتعاد عن الغش والسرقة والفساد بشكل عام.

المحور الثالث: موازنة البرامج والأداء:

أولاً: مفهوم موازنة البرامج والأداء:

يمكن تعريف الموازنة العامة Budge Public بأنها وثيقة محاسبية قانونية ومالية وسياسية تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة والتي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة ويعرف القانون رقم 53 لسنة 1973م (المعدل رقم 11 لسنة 1979م) بشأن الموازنة العامة للدولة في مادته الأولى الموازنة بأنها برنامج مالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محدده، وذلك إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً لسياسية الدولة العامة(السيد عطية عبد الواحد، 1996م، ص12).

يرى الباحث عدم دقة هذا التعريف للأسباب الآتية:

1. جاء التعريف المذكور خالياً من ركن الاعتماد حيث لم يرد فيه تصريحاً أو تلميحاً لضرورة اعتماد الموازنة من السلطة التشريعية. وهو بهذا الوضع يعد تعريفاً لمشروع الميزانية وليس تعريفاً للميزانية.

2. جاء التعريف خالياً من ركن الالتزام. فلم يرد في التعريفات ما يوحى باعتزام الحكومة تنفيذ هذا البرنامج بعد اعتماده.

3. جاء في التعريف الوارد في القانون المذكور على أن الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف محددة. ثم أضاف وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة. فأضاف بذلك لغواً لا طائل من ورائه. فقد كان يكفى في ذلك النص على أن الموازنة العامة لتحقيق أهداف المجتمع.

فهل من الممكن أن يتعارض الإطار العام بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع السياسة العامة للدولة.

بناءً على ذلك فانه يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع (حامد درار، 1989م، ص437).

تعرف الميزانية بأنها تقدير وإجازة سنوية في شكل قانوني لنفقات وإيرادات الدولة. ويقترب من تعريف آخر. إذ يعرف الميزانية بأنها عبارة عن وثيقة تحتوي على خطة أولية للإيرادات والنفقات العامة(زكريا بيومي، 1995م، ص23).

الميزانية العامة هي تقدير أو توقع Prevision وإجازة Auto risation، لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة، وغالباً مدة سنة. ويتبين من هذا التعريف أن الميزانية من حيث تحديدها الفني تقوم على عنصرين أساسين هما التوقع والإجازة.

ثانياً: أهمية الموازنة العامة:

إن الموازنة العامة ليست مجرد بيان أو أداة محاسبية تتضمن النفقات العامة والإيرادات العامة، إنما هي الأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالموازنة العامة تعني أصلا حقيبة النقود أو الحقيبة العامة التي تستخدم كوعاء لإيرادات الدولة ونفقاتها. وقد أطلق اصطلاح الموازنة في بريطانيا على الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير المالية إلى البرلمان، الوثائق التي تتضمن احتياجات الحكومة إلى النفقات ومصادر تمويلها. ثم أصبح الاصطلاح يطلق الوثائق التي تحتويها الحقيبة أي الخطط التي تتضمن النفقات الحكومية وتمويلها والتي تقدم إلى السلطة التشريعية لاعتمادها والموافقة عليها لذا فان أسس نظام الموازنة العامة ظهرت بداية في بريطانيا وانبثقت بداية من إضفاء الرقابة البرلمانية على سلطات الملك في جباية الضرائب. أما الرقابة على الإنفاق العام فقد جاءت متأخرة بعد ذلك نتيجة الاهتمام بحماية دافعي الضرائب (Burkhead, 1956, P.30).

تعرف الموازنة العامة بأنها المنهاج المفضل للحكومة من الناحية المالية وتعني الإيرادات والنفقات المقدرة لسنة مالية معينة (جمهورية السودان، 1972م).

يرى الباحث أن الموازنة العامة للدولة ذات أهمية لأنها البرنامج أو الخطة التي تقوم على تنبؤ مدروس لنفقات الدولة وإيراداتها، والتي تعكس سياسات الدولة المختلفة من حيث تحديد أولويات الإنفاق واختيار البرامج، والمشاريع التي تحقق الأهداف العامة وتمييز عملية التخصيص بالتعقيد من حيث مشاركة أجهزة حكومة عديدة واهتمام فئات منوعة من المجتمع ضمن تعقيد قرارات الموازنة بين المستويات الإدارية المختلفة.

تختلف موازنة الدولة العامة عن الميزانية العمومية التي تقوم بإعدادها الشركات، والمؤسسات الخاصة. من حيث الأرقام الواردة في موازنة الدولة وهي أرقام تقديرية للإيرادات والنفقات العامة يجري اعتمادها من قبل السلطة التشريعية لفترة قادمة. من حيث أن الأرقام التي ترد في الميزانية العمومية للمؤسسات التجارية هي أرقام حقيقية وفعلية، تمثل خلاصة نشاط هذه المؤسسة عند فترة سابقة، وتمثل مركزها المالي في تاريخ معين. فهي تصور ملخصاً مبوباً للحسابات المتعلقة بالأصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ معين.

تتشابه الموازنة العامة في بعض ملامحها مع ما يسمى بالموازنة التقديرية. وهي موازنات تعدها بعض المنشآت المالية ، والتي تستند إلى تقديرات مبنية على دراسات للإيرادات والمصروفات التي تمت في الفترات السابقة من نشاطها، وذلك يعد تعديل هذه التقديرات وفقاً للاتجاهات الاقتصادية، والتوسعات المستقبلية في عمليات الإنتاج والتسويق. هذا مع اختلاف جوهري وهو أن موازنة الدولة بعد إعدادها وإقرارها من قبل السلطة التشريعية تصبح ملزمة، ويجب التقيد بالمخصصات لها. أما الموازنة التقديرية التجارية فإنها تبقي مجرد مؤشر للمؤسسة التي قامت بإعدادها، وخطة تقديرية للاسترشاد بها. بالإضافة لذلك فان موازنة الدولة العامة تقوم على مبدأ أولوية الإنفاق، بمعنى أن يتم أولا تقدير نفقات البرامج، والمشاريع ذات الأولوية لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ثم يتم تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات وذلك اعتمادا على المصادر التقليدية أو الجديدة، أما في حالة الموازنات التقديرية العائدة للشركات فيتم بداية تقدير الإيرادات ثم يتم تقدير النفقات اللازمة لتحقيق هذه الإيرادات.

تختلف موازنة الدولة عن الحساب الختامي من حيث أن الموازنة العامة تشتمل أرقاما تقديرية لواردات الدولة ونفقاتها لسنة مالية قادمة. أما الحساب الختامي فيتضمن الأرقام الفعلية لتلك الإيرادات والنفقات عن تلك السنة، فالموازنة يجري إعدادها في بداية السنة المالية، وتعتمد التقدير المتوقع للإيرادات من المصادر المقررة، والنفقات حسب استخداماتها التي يوافق عليها، أما الحساب الختامي فيتم إعداده بعد انتهاء السنة المالية، وتؤخذ أرقامه من الدفاتر والسجلات المحاسبية (السيد عطية عبد الواحد، 1996م، ص65).

يرى الباحث أن الموازنة العامة بمثابة خطة شاملة لكافة أنشطة وبرامج ومشروعات الحكومة عن الفترة المعدة عنها. وتزاد أهمية الموازنة العامة للدولة في الدول التي تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادي، باعتبار أن الموازنة هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة، ومن هنا تظهر أهمية الموازنة العامة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والادارية والمحاسبية.

ثالثاً: قواعد اعداد الموازنة العامة:

تعتبر مرحلة اعداد الموازنة العامة وتحضيرها هي أولى المراحل التى تمر بها الموازنة. وقد ظهرت عدة قواعد أو مبادئ أثناء التطور التاريخي لعلم المالية العامة تحكم إعداد وتحضير الميزانية. والغرض من هذه القواعد هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة بإلغاء نظرة سريعة على الميزانية . وضمان اخذ البرلمان فكرة دقيقة وواضحة عن مختلف أوجه النفقات والإيرادات العامة، وتيسير رقابته على الميزانية ، وأن تكون هذه الرقابة على فترات دورية غير متباعدة.

هناك مجموعة من القواعد الأساسية التي يلزم أو تراعيا السلطة التنفيذية عند اعداد الموازنة العامة وهذه القواعد هي:

1. قاعدة السنوية: يقصد بقاعدة سنوية الموازنة أن اعداد الموازنة يتم لفترة مستقبلية تناقش سنوياً لفترة جرى العرف المالي على إنها سنة . وهذا يعني ان الموازنة تناقش سنوياً أمام السلطة التشريعية لاعتمادها ، ومن ثم تتمكن هذه السلطة فرض رقابة دورية ومستمرة على أعمال الحكومة

. ولمبدأ أو قاعدة سنوية الموازنة مبررات على جانب كبير من الأهمية تتلخص في الآتي (حامد درار، 1989م، ص ص 446-448):

أ. الميزانية برنامج تقديري يعتمد على التنبؤ بمجريات الأحداث والتغيرات المالية والعالمية ، وكلما طالت الفترة التى يجري عنها التنبؤ كلما تعذر إجراء تقديرات دقيقة لنفقات وإيرادات الدولة وكلما ازدادت احتمالات الخطأ إذ يصعب التنبؤ أو إجراء تقدير للكميات الأقتصادية بالنسبة للمستقبل البعيد . ومن جهة أخرى كلما قصرت تلك الفترة عن سنة كلما أدى ذلك الي ضخامة الجهد والتكلفة والوقت المبذول في تكرار إجراءات تحضير وإعداد الميزانية ومناقشتها . لذلك من الأفضل ألا تتكرر هذه الأعمال أكثر من مرة واحدة خلال السنة حتى لا تؤدي الى تعطيل وإرهاق السلطتين التنفيذية والتشريعية (على لطفي، 1981م، ص ص 256-257).

ب. إن مدة السنة تتيح الرقابة الفعالة على بنود الموازنة العامة. لأنه لو تم إعداد الموازنة لفترة أطول من سنة لتضخمت الأرقام والوثائق المتعلقة بالموازنة وكان من الصعب مراقبتها مراقبة فعالة . كلما طالت فترة الميزانية كلما سهل على الحكومة – ان شاءت – المبالغة في تقديراتها وخفاء نواياها وتشويه سياساتها ، وكلما تعذر على البرلمان تقييم هذه السياسات.

ج. إذا قلت فترة الميزانية عن سنة فإن ذلك يؤدي الى نتائج ضارة ، لأن إحدى الموازنات قد تتضمن فائضاً في الإيرادات إذا صادفت فترت تحصل ضريبة غزيرة الحصيلة ، والعكس في الموازنة اللاحقة عليها ، مما يؤدي الى بعض الإختلال في موارد الدولة ونفقاتها (السيد عبد المولى، 1988م، ص630).

د. أن فترة السنة بالذات تتلائم مع دورية الضرائب المباشرة التى يتم تحصيلها كل عام، ومع دورية الإيرادات العامة المستمدة من أملاك الدولة ، وكذلك مع النفقات العامة التي تتفاوت على مدار السنة (عاطف صديق، 1988م، ص25).

يرى الباحث أن بعض النفقات العامة وبعض الإيرادات العامة ، ولا سيما ما يتعلق بالنشاط الزراعي والنشاط السياحي ، تزيد في فصول معينة ونقل في فصول اخرى من السنة . ولما كانت السنة تحتوى على دورة كاملة للفصول الأربعة ، فإنها تكون أكثر الفترات ملائمة لعمل التقديرات

الخاصة بكل من النفقات العامة والإيرادات العامة ، حيث تتيح الفرصة للنظرة الشاملة والمتكاملة لكافة الظواهر والأنشطة المالية التى تقوم بها الدولة ، وبالتالي يمكن تلافي أثر الظواهر المالية ذات الطابع الموسمي.

هـ. كما أن كلاً من الحسابات العامة والخاصة تتحدد لمدة سنة ، وهذه الحسابات – وخاصة حساب الدخل القومي – ذات الصلة الوثيقة بميزانية الدولة ، وبالذات من ناحية الإيرادات ، ومن ثم فإن تحديد فترة الموازنة العامة بسنة يسمح بايجاد تنسيق بينها وبين الحسابات العامة والخاصة الأخرى(محمد خليل ، 1960م، ص ص 150-151).

فالسنة هي الفترة التى أتخذتها كافة المشروعات (الخاصة والعامة) جداً طبيعياً لإعداد ميزانياتها واحتساب نتائج أعمالها وتحديد ارباحها ، دخول الأفراد قد تتفاوت بإختلاف فصول السنة ، ولذلك تعتبر السنة بإحتوائها على كافة الفصول فترة مناسبة لاحتساب حقيقة المركز المالي للممول . ودخول الأفراد والمشروعات لأهم مصادر الإيرادات العامة ، ومن ثم فإن تطابق طول الفترتين يسهل اجراءات التقدير والإعداد للموازنة . ومن الناحية الأخرى، فإن تطابق طول الفترتين يؤدي الى استقرار سياسات المشروع ، حيث تخطط هذه السياسة على ضوء سياسة الدولة المعلنة في ميزانيتها .

على الرغم من الإنفاق على فترة السنة كأنسب فترة لإعداد الميزانية في الأحوال العادية فإن ذلك لا يعني ضرورة أن تبدأ السنة المالية في تاريخ بذاته. وكل دولة لها أن تحدد بداية سنتها المالية بما يتناسب مع اطروحاتها السياسية والإقتصادية وامكانياتها الإدارية والعملية . ولكل دولة أن تغير وتعدل في ميعاد بدء سنتها المالية كلما أقتضت ظروفها ذلك . ولكن يراعى ألا تطول الفترة بين تحضير الميزانية وبدء تنفيذها حتى لا تتغير الظروف تغيراً يكون من شأنه أن تبعد تقديرات الميزانية عن الدقة.

ففي مصر على سبيل المثال كانت السنة المالية قبل 1914م (من 1880-1913م) تبدأ من أول يناير، ثم عدلت في سنة 1948م الى أول مارس ثم عدلت في 1951م الى أول مايو ثم عدلت في سنة 1973م الى أول يناير (المادة الثانية من قانون الموازنة العامة رقم 53 لسنة

1973م)، ثم عدلت منذ 1980م إلى أول يوليو وتنتهي في 30 يونيو (القانون 104 لسنة 1980م).

وقد أخذ المنشور السوداني الصادر في 1991م المؤقت بمبدأ سنوية الموازنة العامة وترك مهمة تحديد موعد بدء السنة المالية، ورغم اتباع قاعدة السنوية فإن مخالفتها لا يترتب عليها أي جزاء من قبل البرلمان، لو كان منصوصاً عليها في الدستور ، ولكن الأمر يختلف بالنسبة للحكومة، حيث تصبح مسئوليه سياسية امام البرلمان في حالة تجاوزتها للمدة التى اعتمد البرلمان الميزانية عنها (جمهورية السودان، 1991م، المادة 115.).

2. موازنة البرامج:

يمثل اسلوب برمجة الموازنة واحد من أحد أساليب تحضير الموازنة ووفقاً لهذا الأسلوب يجري التنظير لميزانية الدولة بإعتبارها الخطوة التنفيذية الأخيرة من خطوات تخطيط العمل الحكومي . فالحكومة تحدد لعملها أهدافاً دقيقة ثم تبدأ في إعداد خطة عملها للسنوات المقبلة على نحو يضمن لها تحقيق الأهداف ، وتأخذ بعد ذلك في صب هذه الخطة في مجموعة متكاملة من البرامج التى تقترحها على البرلمان ، ومتى حصلت على موافقته المبدئية عليها فإن تحضير الميزانية السنوية يقتصر بعد ذلك على إدراج الشرائح السنوية لهذا البرامج في ميزانية كل عام ثم تقديمها للبرلمان ثانية للحصول على موافقته النهائية على تنفيذها (شريف رمسيس، 1979م، ص439).

يتضح من ذلك أن برمجة الموازنة تعنى اعداد ميزانية في ضوء مجموعة من البرامج طويلة المدى تتضمن بالتفصيل مشروعات الحكومة المختلفة وعلى ذلك تمثل موازنة البرامج تطوراً لمفهوم الميزانية ، بحيث تنحسر النظرة السنوية الضيقة للعمل الحكومي ، وتحل محله نظرية أكثر شمولاً لنشاط الدولة في الحاضر والمستقبل . ومسايرة للمشروع السوداني للإتجاهات الحديثة في اعداد الموازنة العامة ، فقد نص في المادة الرابعة من قانون الموازنة العامة على أن تعد الموازنة العامة للدولة على أساس التقسيم الإداري للأجهزة والوحدات والتصنيف الوظيفي لاوجه نشاط الدولة مع مراعاة التحليل على أساس البرامج والمشروعات والأعمال.

المحور الرابع: موازنة البرامج والاداء:

أولاً: مفهوم الانفاق العام:

إزدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتاصدية وترجع اهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة لهذا سنتناول فيما يلي دراسة النفقات العامة من حيث ماهيتها من خلال المبحث الاول ومصادرها في المبحث الثاني لنأتي على القواعد التي يخضع لها الإنفاق العام بالمبحث الثالث لنختتم دراستنا هاته بالمبحث الرابع الذي سنتناول فيه حدود الإنفاق العام (حامد عبد المجيد دران، 2003م، ص48).

ثانياً: تعريف النفقة العامة:

تعرف النفقات العامة بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها تلكل المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها الأشخاص العموميون بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بانها إستخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة ووفقا لهذا التعريف يمكن إعتبار النفقة العامة.

مما لا شك فيه أن إستخدام الدولة للنقود هو امر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل إقتصاد نقدي تقوم عليه جميع المبادلات والمعاملات ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذلك شأن بقية الأفراد (خالد شحاتة الخطيب واحمد زهير، د.ت، ص 44).

بالرغم من ان الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية – كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتكلتا الأفراد أو الاستلاء جبرا على ما تجتاجه من اموال ومنتجات دون

تعويض أصحابها تعويضا عادلا أو إرغام الأفراد على العمل من غير اجر إلا ان هذا الوضع قد زال بعد إنتهاء مرحلة إقتصاد المقايضة أو كما يسمى بالتبادل العيني.

إستنادا على ذلك لا نعتبر الوسائل الغير نقدية التي تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من منتجات او منح المساعدات من باب النفقات العامة كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب أو الشرفية كمنح الاوسمة والالقاب التي تقدمها الدول لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد ولا يقلل من ذلك أنه وفي بعض الاحيان الاستثنائية التي قد يتعذر على الدولة تماما الحصول على إحتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي مثل اوقات الحرب والأزمات الحادة قد تعد بعض الوسائل الغير نقدية من قبيل النفقات العامة إلا ان ذلك استثناء لا يجب تعميمه .

يعتبر الإنفاق النقدي من أفضل طرق الإنفاق العام التي تقوم به الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أو نوجزها فيما يلي(خالد احمد ونبيل ابراهيم، 2002م، ص33):

1- إن إستعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن إستخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق إشباع حاجات الأفراد العامة أظف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يشكل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق

2- أن نظام الإنفاق العيني بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدي إلى الإخلال بمبدا المساواة والعدالة بين الأفراد في الإستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الاعباء والتكاليف العامة بين الأفراد

3- أن إنتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق العمل بدون أجر لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته

4- أن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدي إلى الإنحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غير هم .

ونتيجة للأسباب والعوامل السالف ذكرها فإن النفقات العامة دائما تأخذ صورة نقدية

ثالثاً: تقسيمات النفقة العامة:

في السابق وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصادين حيث كانت النفقات العامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة فكانت النفقات من طبيعة واحدة إلا انه ومع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة إزدادت أهمية تقسييم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها.

من ثم ظهرت الحاجة لتقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية .

ترجع اهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم اغراض متعددة من أبرزها تسهيل صياغة وإعداد البرامج حيث ان حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هاته البرامج .

تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية وهذا أمر بديهي حيث ان كفائة تنفيذ الخطة المالية للدولة يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج .

تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها حيث ان تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الاخرى (زكريا موسي، 2006م، ص 44).

رابعاً: مصادر النفقة العامة :

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام ويقصد بالشخص العام الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما

في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية أو قد تكون أشخاص عامة محلية كالمجاس والمحافضات والمدن في الدول الموحدة .

على هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية او معنوية لا تعتبر نفقات عامة حتى ولو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة . على سبيل المثال قام مجمع ما بشراء شركة ما ثم تبرع بها للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد إنفاقا عاما وهذا راجع إلى ان الأموال التي قام بإنفاقها تعد أمولا خاصة وليست عامة وبالرغم من عمومية الهدف من ثم يعد من باب الإنفاق الخاص (صالح الويلي، 1982م، ص13).

المحور الخامس: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مراحل موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الجدول (1)

الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	النتيجة
القيام بتحديد الاهداف العامة للوحدة الحكومية في شكل قائمة مع وضع البرامج التي يجب تنفيذها يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.24	4	.792	الموافقة بشدة
القيام باحتساب تكلفة كل برنامج لقياس العلاقة بين التكلفة والمنفعة يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.06	4	.869	الموافقة
الاهتمام بتصميم البرامج اللازمة لتحقيق الاهداف المطلوبة يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.19	5	.849	الموافقة
تقدير احتياجات البرامج من اموال بدقة تامة يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.00	4	.859	الموافقة
تقدير احتياجات البرامج من تكاليف السنة واخطار الموازنة العامة لرصد الاعتماد يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.21	4	.816	الموافقة بشدة
القيام بتقدير النتائج من البرامج الرئيسية والفرعية يساهم في ترشيد الانفاق الحكومي	4.19	4	.808	الموافقة
الاهتمام بوضع اجراءات المتابعة لتنفيذ البرامج يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	3.97	4	.890	الموافقة
الاهتمام بتحديد المسؤولية الادارية عند تنفيذ البرامج يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.21	4	.816	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

الجدول (1) أعلاه يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى حيث جاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (4 و5) تقريبا لكل العبارات والمنوال فى الرقمين (4 و5) أيضاً بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التجانس لجميع العبارات. ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية وحسب المقياس الخماسي ليكرت لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً الرقمين (4 و5) يعنيان الموافقة أوالموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الثانية هي الموافقة بشقيها على ما جاء فى العبارات والعمود المسمي النتيجة يوضح ذلك.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الجدول (2)

الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	النتيجة
قيام مدراء البرامج بتنفيذ الاهداف التي ضمن مسؤوليتهم يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.28	5	.804	الموافقة بشدة
القيام بتحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج مع تحديد معاييرقياس الاداء يساهم في ترشيد الانفاق الحكومي	4.20	4	.786	الموافقة
الاهتمام بوظيفة الرقابة الادارية مع استخدام الرشد للامكانيات المالية يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.19	5	.839	الموافقة
تعظيم دور الرقابة علي فاعلية البرامج المصاحبة لتنفيذ الموازنة يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.22	5	.866	الموافقة بشدة
الاهتمام بترشيد تكاليف انجاز البرامج يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.07	4	.932	الموافقة
الاهتمام بالاستغلال الامثل للموارد المادية المتاحة بالوحدات الحكومية يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.11	5	.913	الموافقة
الاهتمام بترشيد تكاليف المشروعات الاستثمارية يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.18	4	.769	الموافقة
الاهتمام بنظام حوافز ومكافآت لتعزيز الاداء يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي	4.20	4	.827	الموافقة
قيام مدراء البرامج بتنفيذ الاهداف التي ضمن مسؤوليتهم يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

الجدول (2) أعلاه يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية حيث جاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (4 و5) لكل العبارات والمنوال فى الرقمين (4 و5) أيضاً بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التجانس لجميع العبارات, ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية وحسب المقياس الخماسي ليكرت لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً الرقمين (4و5) يعنيان الموافقة أو الموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الرابعة هي الموافقة بشقيها والعمود المسمى النتيجة يوضح ذلك.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير موازنة البرامج والاداء وترشيد الانفاق الحكومي بوزارة المالية والقوي العاملة بولاية الخرطوم

الجدول (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	النتيجة
توفير الرقابة الفاعلة علي النفقات يساعد في ترشيد الانفاق	4.16	4	.844	الموافقة
توفير معلومات لتقليل النفقات من خلال دور الرقابة يساعد في ترشيد الانفاق	4.05	4	.896	الموافقة
الاهتمام بتوفير الرقابة المالية لخفض النفقات المتاحة للوحدات الحكومية يساعد في ترشيد الانفاق	4.17	4	.775	الموافقة
الاهتمام بمنع هدر الموارد المالية في الانفاق العام يساعد في ترشيد الانفاق	4.19	4	.783	الموافقة
الاهتمام بتوزيع الموارد حسب اهمية البرامج يساعد في ترشيد الانفاق	4.27	5	.783	الموافقة بشدة
توفير معلومات عن التضخم في حجم الانفاق يساعد في ترشيد الانفاق	4.17	4	.823	الموافقة
تقييم الاداء من خلال وجود انظمة رقابة داخلية يساعد في ترشيد الانفاق	4.17	4	.823	الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

الجدول (3) أعلاه يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة حيث جاءت الأوساط الحسابية حول الرقمين (4 و5) لكل العبارات والمنوال حول الرقمين (4 و5) أيضاً بانحرافات

معيارية بدرجة عالية من التجانس لجميع العبارات. ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية وحسب المقياس الخماسي ليكرت لأوزان الخيارات والذي تم توضيحه سابقاً الرقمين (4 و5) يعنيان الموافقة أو الموافقة بشدة وهذا يؤكد أن آراء أفراد العينة لعبارات الفرضية السادسة هي الموافقة بشقيها والعمود المسمى النتيجة يوضح ذلك.

المحور السادس: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. القيام بتحديد الاهداف العامة للوحدة الحكومية في شكل قائمة مع وضع البرامج التي يجب تنفيذها يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي.
2. القيام باحتساب تكلفة كل برنامج لقياس العلاقة بين التكلفة والمنفعة يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي.
3. قيام مدراء البرامج بتنفيذ الاهداف التي ضمن مسؤوليتهم يساعد في ترشيد الانفاق الحكومي. القيام بتحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج مع تحديد معايير قياس الاداء يساهم في ترشيد الانفاق الحكومي.
4. توفير الرقابة الفاعلة علي النفقات يساعد في ترشيد الانفاق.
5. توفير معلومات لتقليل النفقات من خلال دور الرقابة يساعد في ترشيد الانفاق.

ثانياً: التوصيات:

2. إعطاء متطلبات تطبيق موازنة البرامج والاداء سواء عن طريق إصدار قوانيين أو عن طريق قواعد ولوائح لها الوجه القانوني الملزم للمؤسسات الحكومية.
3. تفعيل دور وسائل الإعلام علي نشر ثقافة في المجتمع وإقامة تدريبية متخصصة من قبل المؤسسات الحكومية.
4. وضع التشريعات والقوانين التي تساعد على فرض سيادة القانون وتفعيل آليات الرقابة على الأداء الحكومي للحد من التصرفات التحكمية والتفرد باتخاذ القرارات وخلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي.

5. تبني استراتيجيه تقوم علي الشمول والتكامل لمكافحة الفساد تعمل علي الحفاظ علي حقوق المواطنين والأمن والاستقرار، تطوير التشريعات القانونية إصلاح المؤسسات القضائية وتعزيز استقلاليتها ونزاهتها وهيبتها.

قائمة المراجع:

- مرتضي الفضل محمد الفكي، الموازنة العامة في الرقابة علي الاداء المالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزعيم الازهري ، 2012م.
- عبير عبد الله محمد احمد ، الموازنة العامة في الرقابة المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين 2013
- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1996م) ص.12.
- حامد درار. مبادئ الاقتصاد العام (الإسكندرية: مؤسسة شباب، 1989م) ص.437
- زكريا بيومي. الموازنة العامة للدولة (القاهرة، مطبعة حمادة الحديثة، 1995م) ص.23.
- J. Burkhead, Government Budgeting, (New York: john wiley and sons, 1956), P.30.
- جمهورية السودان، قانون تنظيم الموازنة العامة، 1972م، مادة 7.
- حامد درار، مبادئ الاقتصاد العام، (الاسكندرية: مؤسسة الشباب، 1989م)، ص. 446-448.
- على لطفي، اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1981م)، ص. 256-257.
- السيد عبد المولى، المالية العامة، دراسة الاقتصاد العام، (القاهرة: دار النهضة، 1988م)، ص. 630.
- عاطف صديق ، المالية العامة (دم : دن . 1988) ص 25

- محمد خليل ، المحاسبة الحكومية (الاسكندرية : دار الجامعة المصرية ، 1960) ص ص 150-151
- جمهورية السودان، منشور لسنة 1991م ، المادة 115.
- شريف رمسيس، الاسس الحديثة لعلم مالية الدولة. (القاهرة: دار الفكر العربي، 1979م)، ص439.
- حامد عبد المجيد دران، مبادي المالية العامة (بيروت : الدار الجامعية للنشر ، 2003) ص48.
- خالد شحاتة الخطيب واحمد زهير، اسس المالية العامة (عمان: دار الايام للنشر والتوزيع، د.ت)، ص 44
- خالد احمد ونبيل ابراهيم ، مدخل المالية العامة (د.م: دار الايام للنشر والتوزيع ، 2002) ص33.
- زكريا موسي، المالية العامة (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006) ص 44
- صالح الويلي، اقتصاديات المالية العامة (الجزائر : دار المطبوعات الجامعية ، 1982) ص 13.